في زيارة رسمية ضمن جولة تشمل الأردن

الغانم: مباحثات مثمرة في بغداد .. نتطلع إلى عراق آمن ومستقر

الغانم يلتقي بالرئيس العراقي

توجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على رأس وفد برلماني إلى العاصمة العراقية بغداد في زيارة رسمية تستغرق يوما واحدا تلبية لدعوة من رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي وذلك ضمن جولة تشمل الأردن.

وكان في وداع الغانم على أرض المطار نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري، ووزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور فهد العفاسي، وسفير الأردن لدى الكويت صقر أبو شتال والقائم بأعمال سفارة العراق لدى الكويت محمد الحسيني.

ومن المقرر أن يعقد الغانم خلال زيارته لبغداد سلسلة مباحثات مع رئيس جمهورية العراق ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وعدد من رؤساء الكتل والتحالفات البرلمانية.

وعقب زيارة بغداد سيتوجه الغانم إلى الأردن لزيارة مخيمات اللاجئين السوريين والفلسطينيين على مدار يومين، ومن ثم المشاركة في أعمال المؤتمر الـ29 للاتحاد البرلماني العربي المقرر عقده هناك يومي 3 و4 مارس المقبل، حيث سيلقى كلمة وفد الكويت أمام المؤتمر الذي يقام تحت عنوان (القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين).

وكان الغانم قد وصل والوفد البرلماني المرافق له إلى العاصمة العراقية بغداد في زيارة رسمية تستغرق يوما واحدا تلبية لدعوة من رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي وذلك ضمن جولة تشمل الاردن.

وكان في استقبال الغانم لدى وصوله رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب عبدالله الخربيط وعدد من أعضاء البرلمان وسفير الكويت لدى العراق سالم الزمانان وسفير العراق لدى الكويت علاء الهاشمي.

ومن المقرر ان يعقد الغانم خلال زيارته لبغداد سلسلة مباحثات مع رئيس جمهورية العراق ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وعدد من رؤساء الكتل والتحالفات البرلمانية.

وعقب زيارة بغداد سيتوجه الغانم الى الاردن لزيارة مخيمات اللاجئين السوريين والفلسطينيين على مدار يومين، ومن ثم المشاركة في أعمال المؤتمر الـ29 للاتحاد البرلماني العربي المقرر عقده هناك يومي 3 و4 مارس المقبل، حيث سيلقى كلمة وفد الكويت أمام المؤتمر الذي يقام تحت عنوان «القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين».

وعقد الغانم في بغداد مباحثات رسمية مع رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي وذلك بمناسبة الزيارة الرسمية التي يقوم بها الغانم والوفد البرلماني المرافق له للعراق.

وجرى خلال المباحثات استعراض علاقات التعاون بين الكويت والعراق وسبل تعزيزها وتطويرها في المجالات كافة خصوصا بالجانب البرلماني.

كما تطرقت المباحثات الى الخطوات الواجب اتخاذها تجاه العديد من الملفات والقضايا التي تهم البلدين الى جانب آخر التطورات على الساحتين الاقليمية والدولية.

وأعرب الحلبوسي خلال المباحثات عن الشكر والامتنان لمواقف الكويت اميرا وحكومة وبرلمانا وشعبا الداعمة للعراق سواء في حربه ضد الارهاب او دعم العملية السياسية في العراق او على صعيد ملف اعادة الاعمار ، مؤكدا تطلع العراق الى مزيد من تعزيز علاقات الشراكة مع الجانب الكويتي.

من جانبه أكد الغانم خلال المباحثات عن تطلع الكويت الى عراق آمن ومستقر ومزدهر مشددا على اهمية العمل على تعزيز التعاون بين الجانبين بما يصب في مصلحة الشعبين العراقي والكويتي.

وحضر المباحثات وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف، وأمين سر الشعبة النائب الدكتور عودة الرويعي، وامين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال، وعضو الشعبة النائب الدكتور خليل عبدالله ابل، وسفير الكويت لدى العراق سالم الزمانان، والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري اضافة الى عدد كبير من اعضاء مجلس النواب العراقي.

ويضم الوفد البرلماني إضافة للغانم، كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف، وأمين سر الشعبة النائب الدكتور عودة الرويعي، وامين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال واعضاء الشعبة النواب الحميدى السبيعى وعلى الدقباسي والدكتور خليل عبدالله ابل والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.(أ.غ)

والتقى الغانم في بغداد رئيس مجلس القضاء الأعلى في جمهورية العراق فائق العبودي وذلك بمناسبة الزيارة الرسمية التي يقوم بها الغانم والوفد البرلماني المرافق له للعراق.

وجرى خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول عدد من الأمور والقضايا ذات الصلة بالجوانب القانونية والدستورية الى جانب التأكيد على أهمية تبادل الخبرات بين الجانبين بهذا الخصوص.

وحضر اللقاء وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف، وأمين سر الشعبة النائب الدكتور عودة الرويعي، وامين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال، وعضو الشعبة النائب الدكتور خليل عبدالله ابل، وسفير الكويت لدى العراق سالم الزمانان، والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

الغانم والوفد المرافق له

عسكر يقترح إصلاح وصيانة الطرق في الجهراء والفروانية

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح وصيانة الطرق والشوارع وعمل الارشادات المرورية في محافظتي الجهراء والفروانية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

«شهدت الآونة الأخيرة ازدياد شكاوى الافراد وعدم قيام الجهات المختصة بمهامها في أعمال صيانة الطرق والشوارع في محافظتي الجهراء والفروانية، ويشمل ذلك الإضاءة والارشادات المرورية والعلامات الأرضية على الرغم من كونها أهم عناصر السلامة المرورية لمساهمتها في تحديد معالم الطرق وتوضيح حركة السير وانسيابيتها، وغير خاف ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك الدور السلبي من ارتفاع لعدد الحوادث المرورية، وما يسببه ذلك من خطورة على أرواح وسلامة الأفراد، الامر الذي يقتضى وضع حلول استراتيجية وتنفيذية ونظم متابعة لمعالجة مشاكل الطرق وتنفيذ إجراءات السلامة حفاظا على أمنهم وتطبيقا للمادة (8) الواردة في دستور دولة الكويت التي تنص على أن: تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح وصيانة الطرق والشوارع وعمل الإضاءة والارشادات المرورية والعلامات الأرضية في محافظتي الجهراء والفروانية.

عمر الطبطبائي يسأل عن الكلفة السنوية للمباني المؤجرة لاستخدام وزارات العدل والأوقاف والبلدية

عمر الطبطبائي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير العدل فهد العفاسي، ووزير الأوقاف، ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة عن المباني المؤجرة لاستخدام الوزارات المذكورة مع بيان كلفة الإيجار السنوية.

ونص السؤال على ما يلي:

افتتحت الحكومة أخيرا عددا من المنشآت التابعة لمؤسساتها المختلفة .لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الأراضي والمواقع المخصصة للوزارة منذ عام 1991 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2 – ما المباني الإدارية التي أنشئت للوزارة خلال الفترة المذكورة أعلاه؟ وكم بلغت تكلفة كل مبنى على حدة؟

3 – هل توجد أراض ومواقع مخصصة للوزارة لم تبتدئ عملية بنائها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تحديد هذه المواقع، وسبب عدم الشروع في بنيانها.

4 – هل تنازلت الوزارة عن أي من الأراضي والمواقع المخصصة لها أو تبادلتها خلال الفترة منذ عام 1991 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالتفاصيل عن بيانات هذه العملية والجهات المستفيدة من ذلك، مع تزويدي بنسخة من موافقة كل من مجلس الوزراء، وبلدية الكويت، والمجلس البلدي عن أي عملية تنازل أو تبادل للأراضي أو المواقع لتلك الوزارة مع أي جهة كانت.

5 – ما المباني المؤجرة حاليا لاستخدام الوزارة ؟ مع بيان كلفة الإيجار السنوية لكل مبنى على حدة، وتزويدي بنسخة من عقود الإيجار القائمة بين الجهتين، وتوضيح اسم المكتب العقاري الوسيط –إن وجد– في كل العقود الإيجارية القائمة حاليا بين الجهتين.

المطيري يسأل الخراز عن الإجراءات المتبعة لطرح الفروع المستثمرة بالجمعيات التعاونية

ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سعد الخراز طالب فيه إفادته وتزويده بالتالي:

1 – ما الاجراءات المتبعة لطرح الفروع المستثمرة بالجمعيات التعاونية؟ وما الآلية المتبعة لذلك؟

2 – ما الآلية لتصديق عقود الفروع المستثمرة بالجمعيات التعاونية؟ وهل يتم التدقيق عليها وتوثيقها من قبل قانونيين مختصين؟ يرجى تزويدي بنسخة من التصديقات واسماء والمسميات الوظيفية التي توثق العقود لآخر ثلاث سنوات؟

3 – ما الاجراءات القانونية نحو نقل مواقع الفروع المستثمرة في الجمعيات التعاونية من مكان لآخر؟ مع تزويدي بكشف بالفروع التي تم نقلها خلال 3 سنوات والسند القانوني لهذا الاجراء. 4 – ما الاجراءات القانونية نحو تغيير نشاط الفروع المستثمرة في الجمعيات التعاونية من نشاط لآخر مع تزويدي بكشف بالفروع التي تم تغير نشاطها خلال 3 سنوات والسند القانوني لهذا الاجراء.

5 – ما الآلية المتبعة لتخصيص الاراضي بالجمعيات التعاونية وهل يتم انشاء مباني الفروع المستثمرة من قبل الجمعيات التعاونية او من قبل المستثمرين مباشرة؟ وما السند القانوني لقيام المستثمر بالبناء والحصول على محل دون طرح؟

عبدالصمد يسأل الداخلية عن مبررات إنشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

عدنان عبد الصمد

وجه النائب عدنان عبد الصمد سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح قال في مقدمته:

منذ صدور مرسوم انشاء الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية في العام 2010 وعلى الرغم من انتهاء المدة الزمنية المحددة له في المرسوم وهي خمس سنوات اضافة الى ثلاث سنوات اضافية ومع ذلك لا يظهر في الافق أي مؤشرات واضحة على تحقق الأهداف التي انشئ من أجلها، ولم نلمس أي حلول او معالجات نهائية وشاملة تحسم هذا الملف الشائك، بل نجدها باتت اكثر تعقيدا، ما زاد المعاناة الانسانية لهذه الفئة الموجودة على ارض هذا الوطن لعقود عديدة، وهو أمر لا يستقيم مع تعاليم ديننا واصولنا الدستورية ولا قواعد حقوق الانسان الاممية، مع خطر الاساءة لسمعة الكويت بل نجد أن هذا الجهاز أقحم في اختصاصات هي لمؤسسات الدولة وأجهزة الرسمية، وأصبح يمارس أقسى أنواع الضغط النفسي والحرمان المدني والتهديد والوعيد، لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1 – مبررات انشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، مع بيان وجه اختلافه وتميزه عن اللجان او الاجهزة او الهيئات السابقة والتي تم تشكيلها لذات الغرض.

2 – ما المسوغ القانوني لتسمية نائب رئيس الجهاز رئيسا للجهاز، علما بأن صفته في المرسوم هو نائب الرئيس ويتم تعيينه بمسمى الرئيس التنفيذي من قبل مجلس الوزراء؟

3 – تنحصر مسؤولية الرئيس التنفيذي بتصريف الامور الادارية والمالية والفنية للجهاز، فهل يلتزم بهذه المسؤوليات، وما المسوغ القانوني لتدخله المباشر في اختصاصات وزارات الدولة وهيئاتها الرسمية والعمل – وعبر وسائل الضغط والاكراه غير القانونية – على فرض هويات او اصول او تحديد جنسيات المسجلين في قواعد بيانات الجهاز المركزي؟

5 – ما أسباب عدم قدرة الجهاز رغم الصلاحيات الممنوحة له في مواد المرسوم من الانتهاء من المهام التي اوكلت له بعد انتهاء المدة الزمنية لعمل الجهاز وقرب انتهاء المدة الاضافية التي منحت له بتجديد المرسوم؟ وما الفرق فيه عن بقية الأجهزة واللجان السابقة التي يتم الغاؤها بعد فترات طويلة من انشائها او تشكيلها من دون أي انجازات واضحة في اغلاق هذا الملف؟

6 – بحسب نص المادة السادسة من مرسوم انشاء الجهاز التنفيذي ما القرارات والتوصيات الصادرة من مجلس الوزراء وبيان الاجراءات التي اتخذها الجهاز من أجل متابعتها والعمل بموجبها –ان وجدت–؟ وما مشروعات القوانين ذات الصلة او الدراسات التي أعدها الجهاز التنفيذي وتمت احالتها الى مجلس الوزراء او الفتوى والتشريع ؟

7 – عدد التقارير الدورية التي قام الجهاز برفعها الى مجلس الوزراء بنتائج أعماله منذ انشائه وفقا لما جاء بالمادة (9) من المرسوم، وتاريخ كل منها وتزيدي بنسخ منها ؟

هايف للخالد: هل يوجد دعم من «صندوق التنمية» للمؤسسة العامة للرعاية السكنية؟

محمد هايف

وجه النائب محمد هايف سؤالا إلى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد قال في مقدمته: لما كانت الكويت نبراسا للعطاء المستمر يشهد به القاصي والداني حيث تسعى دائما لمساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى فتأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتحقيق هذه الاهداف في تطوير الدول.وطالب هايف إفادته وتزويده بالآتي:

–1 هل هناك دعم من الصندوق للمؤسسة العامة للرعاية السكنية؟ إذا كانت الإجابة «نعم» فيرجى تزويدي بقيمة الدعم السنوي منذ عام 2005 حتى تاريخ ورود السؤال مع بيان كل عام على حدة.

–2 كم يبلغ صافي الأرباح السنوية للصندوق وذلك منذ عام 2005 حتى تاريخ ورود السؤال مع بيان كل عام على حدة؟

3 – كم تبلغ قيمة القروض المعطاة لكل من جمهورية لبنان وجمهورية العراق مع تحديد المحافظات والمشاريع التي صرف عليها هذا القرض منذ عام 2000 حتى تاريخ ورود السؤال؟.

4 – وهل هناك دول أو مؤسسات أسقط عنها اصل الدين او الفوائد أو كلاهما وذلك منذ تاريخ 2000 حتى تاريخ ورود السؤال؟ إذا كانت الإجابة «نعم» فيرجى تزويدي بأسماء هذه الدول أو المؤسسات، وأسبابها.

–5 ما الضوابط المنوط بها لدى الصندوق لقبول أو رفض طلبات القروض؟

–6 هل هناك طلبات قدمت الى الصندوق لأخذ قروض أو مساعدة مالية؟ إذا كانت الإجابة «نعم» فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه الطلبات وقرار مجلس ادارة الصندوق بشأنها وذلك منذ عام 2000 حتى تاريخ ورود السؤال.

–7 هل هناك مواعيد محددة لسداد القروض المعطاة من الصندوق؟ إذا كانت الإجابة «نعم» فيرجى تزويدي بأسماء الدول المتأخرة عن السداد وما الاجراءات المتخذة حيال ذلك؟

8 – هل هناك منح او مساعدات مالية او مساهمات قام بها الصندوق للدول منذ تاريخ 2000 حتى تاريخ ورود السؤال؟ إذا كانت الإجابة «نعم» فيرجى تزويدي بالبيانات والأسباب لكل دولة على حدة.

9 – هل قام الصندوق بالاقتراض من أي جهة داخل او خارج الدولة وذلك منذ عام 2000 حتى تاريخ ورود السؤال؟ إذا كانت الإجابة «نعم» فيرجى تزويدي ببيانات هذا القرض